

## الرد على مشروع معالى محل شفيق باشا

الخاص بمشروع قانون تنظيم اطلاق المياه بالحياض

ينحصر هذا المشروع فى أمرين

١ - يريد تمكين الحياض من الانتفاع بأقصى ما يمكن من رواسب النيل

٢ - يريد تمكين زراع الشتوى من زراعة أراضيهم مبكرين

أى يرمى بمشروعه الى حفظ خصب أراضي الحياض واستغلالها على

الوجه الذى ورثناه من قديم الزمن

وللرد على ذلك نذكر ما يأتى بعد التخصيص والتحقق :

أولاً - ان طريقة ادخال المياه فى الحياض لا تساعد على توزيع كمية

الغرين المحولة بالماء توزيعاً متساوياً أو متقارباً لأن الجزء الموالى لفتحة الحوض

قد ينتفع بأكثر من الجزء غير الموالى لها كما أن الجزء المنخفض ينتفع

بأكثر من المرتفع فضلاً عن أن طريقة رى حوض من آخر تساعد على

اعطاء الحوض الآخر كمية لا تماثل ما رسب فى الحوض المروى منه - ومن

هنا يتبين ان طريقة توزيع الرواسب تتباين كل التباين .

وبفرض صحة ما ورد فى المذكورة من أن كل فدان يفقد طنين من الطمى

إذا تأخر ميعاد فتح الحياض فإن قيمة هذا المقدار كسماذ تكون باعتبار ما

يوجد فيه من الآزوت وهو حوالى ١٤ر٠٪ فيكون المقدار الذى يفقده

الفدان عبارة عن ٣٨٨ كيلوجرام من الآزوت وهذا يعادل بوجه التقريب ما

يحتوى عليه عشرون كيلو جراماً من نترات الصودا قيمتها خمسة وعشرون

قرشاً تقريباً وذلك بفرض ان جميع الآزوت الموجود فى الطمى على حالة

صالحة لاستعمال النبات وهو غير الواقع فضلا عن أن الماء الذي ينصرف من الحياض لا يمكن أن يكون قد جرد من كل ما كان عالقا به .

ثانيا - يوضح الجدول الآتي ( المنقول عن كتاب الزراعة المصرية )

تركيب الأراضي والمواد التي يحملها ماء النيل مدة الفيضان

أرض جيدة من مطاي وجه قبلي	أرض جيدة من اطسا مديرية الفيوم	أرض جيدة من النصورة وجه بحرى	أرض جيدة من طنطا وجه بحرى	المواد التي يحملها ماء النيل مدة الفيضان (متوسط سنتين في شهرى اغسطس وسبتمبر)	
٠٠٧٦	٠٠٦٣	٠٠٥٦	٠٠٥٥	٠٠٥٣	يوتاسا
٠٠٧٤	٠٠٧٢	٠٠٧٠	٠٠٥٨	٠٠٥٧	صودا
٤٠٤٧	٥٠٥٣	٣٠٢٨	٣٠٣٨	٣٠٠٧	جير
٢٠٨١	٢٠٧٥	٢٠٦٦	٢٠٨٨	٢٠٦٨	مغنيسيا
٢٠٢٦	٠٠٢٤	٠٠٤٠	٠٠٢٢	٠٠٢٥	اوكسيد المنغنيز
٢٤٠٣٩	٢٠٠٢٣	٢٤٠٩٠	٢٣٠٣٦	٢٥٠٥٦	اوكسيد الحديد والالمنيوم
٠٠٢٨	٠٠٢٢	٠٠٢٣	٠٠٢٠	٠٠٢٥	حمض الفوسفوريك غير الادواتى
١٠١٠	٢٠٠٣	٠٠٨٥	٠٠٦٧	٠٠٧٣	ثانى اوكسيد الكربون
٠٠١٠	٠٠١١	٠٠٠٣	٠٠٠٩	-	كلور
٧٠٧٨	٧٠٢٨	٧٠٧٦	٧٠٧٩	٨٠٨٢	مادة عضوية وماء متحد [١]
٥٧٠٢٣	٥١٠١٦	٥٨٠٥٨	٦٠٠٢٨	٧٠٥٤	المواد غير القابلة للذوبان والرمل
٠٠٩٥	٠٠٠٥	٠٠٠٧	٠٠٠٨	٠٠١٤٥	[١] الازوت الموجود بالمادة العضوية

سادسا - ويقول معالي الباشا ان تأخير دخول المياه في الحياض بسبب تأخير صرفها وبذلك لا تنتج الاراضى من المحاصيل بقدر ما كانت تنتجه فى السابق خصوصاً لو راعينا ان هذا التأخير موجب لتقليل مكث المياه بالأرض عما هو مقرر لها أى ٤٠ يوماً وهى المدة التى دلت التجارب من عهد الفراعنة للآن على ضرورة غمر الارض فيها بالمياه حتى تتشبع التشبع الكافى لتغذية النباتات بعد صرف المياه عنها .

ورداً على ذلك تقول انه لا يوجد دليل على ضرورة بقاء المياه مدة اربعين يوماً اذ انه من الواضح ان تشبع جزئيات الارض بالمياه لا يحتاج الى كل هذه المدة واذا فتأخير دخول المياه لا يترتب عليه تأخير دخول الصرف اذا اكتفينا ببقاء المياه فى الحياض مدة أقل .

وبفرض اننا سنضطر الى التأخير فى الزراعة الشتوية فى بعض الحياض فليس من المسلم به دائماً ان الزراعة المبكرة هى الاكثر غلة اذ يتوقف الامر على العوامل الجوية التى يصادفها المحصول فى ادوار نموه وقد تكون هذه العوامل مساعدة للزراعة البدرية وقد تكون على عكس ذلك .

\*\*\*

هذه هى الوجة الاساسية التى اوردها معالى شفيق باشا تبرير مشروع قانونه ولا نزاع ان وجهة نظر معاليه لم تتناول الموضوع من الوجة الاقتصادية أو من الوجة الاجتماعية .

ومع انى بينت وجهة النظر الزراعية وهى لا تتفق علمياً أو فنياً مع معالى شفيق باشا فقد بقى على ان ابين أيضاً للمجلس المضار التى تترتب على تنفيذ المشروع من الوجة الاقتصادية والوجة الاجتماعية :

١ — يراجع البيان المرفق مع هذا ومنه يتضح مقدار الربح الناتج من زراعة الفدان بالحياض وما يعادل ذلك من الربح فيما اذا استعويض عن زراعته بالمحاصيل الشتوية اذ ان الفرق بين ما يغله الفدان من الشتوى والصيفى هو عشرة جنيهات — ولا يفوتنى الاشارة الى ان متوسط محصول الفدان من الشتوى بالحياض فى السنين الأخيرة يدل على زيادة مضطردة وذلك بالنظر الى المساحة التى تزرع زراعة مسقاوية على الآبار فى الوقت الحاضر

٢ — ينشأ من تنفيذ هذا القانون ضياع رؤوس الاموال التى صرفت فى اقامة الواهورات الارتوازية التى بلغت نحو ٤٩٣٢٢ رءلغاية سنة ١٩٣٨

٣ — هذا التشريع اذ صح وأخذ به لكان بمثابة ايقاف النهضة الزراعية والعامل على تقليل الانتاج الزراعى فى الاراضى وما يترتب على ذلك من الهبوط الفعلى لأثمان الأراضى والثروة المصرية على بقاء الحالة مستمرة من مقتضاها السير الى الاصلاح كما أنه كان من جراء هذه الحال تعاون الملاك فى اقامة هذه الواهورات واستثمار اراضيهم بطريقة انفع وافيد واكثر ربحاً .

أما تنفيذ المشروع فله أثره السىء من الوجهة الاجتماعية اذ لا يخفى ان زراعة هذه المساحة من القطن يكون من نتائجها تقليل الأيدى العاملة فى هذه النواحي فأفادت الملاك والعمال معا وفتحت للعاملين منهم باباً للعمل والرزق يفنيهم عن الرحيل الى شتى النواحي والبلاد والمدن طلباً للعيشة فاذا لم يجدوها عاثوا فى الأرض فساداً .

على أن الحكومات الاوروبية أصبحت تفتح الآن أبواب العمل فى

وجه العاطلين باقامة المشروعات الحكومية حتى ولو تصبىح الحاجة ماسة اليها  
وهاهى حكومة انجلترا تدرأ العاطلين بفتح اعتمادات بمليونات الجنيهات لهذا  
الغرض وتخذو الحكومات الأخرى حذوها أيضا .

وإذا كان للمدن بمصر احصائيات صحيحة تبين عدد العاطلين بها لهال  
المصريين هذا العدد الوفير من الأمة وقد أصبحوا عالة عليها لتبين ان العاطلين  
تربوا على ما يوجد فى الممالك الاوروية التى تشكو مر الشكوى وتعمل للمستقبل  
بفتح أبواب العمل لهم مهما كلفها من خزانه الدولة .

والواقع ان الذى يستر احصائيات العاطلين بمصر هى العادات القومية  
التى من شأنها أن يتحمل الفرد عدداً كبيراً من الأهل والأقارب — غير  
أن هذه العادات لا بد لها يوماً من التفكك فيصبح الانسان لا يعول الا  
نفسه وتظهر العطلة بأشنع مظاهرها فى مصر .

فهل مع هذا البيان يسمح باغلاق أبواب العمل فى وجوه العاملين  
ويتركون وشأنهم يتضورون جوعاً فيشردون الى غير بلادهم .

جلال فهميم

السكرتير العام لوزارة الزراعة

المساحة المزروعة قطناً باراضى الحياض فى سنة ١٩٢٠ كانت ٦٩٨ ٢٦٣ فداناً  
وهى المتوسط العمومى لمحصول القدان فى اراضى الحياض كانت ٥٧٦ قنطارا  
من القطن الزهر

ينتج من هذه المساحة ٨٨٢ ٥١٧ قنطاراً من القطن الزهر  
وبتحويله الى قطن شعر ينتج :

٤٩٣ ٦٥٤ قنطارا

قطن شعر

٤١٢ ١٣٨ أردبا

وبزرة قطن

وقد كان متوسط سعر قنطار القطن الأشموني  
( فولى جود فير ) بالاسكندرية من أول  
سبتمبر ١٩٢٩ حتى ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠  
ومتوسط سعر أردب البزرة الأشموني  
بالاسكندرية من أول سبتمبر سنة ١٩٢٩  
حتى ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠

١٩٥١٣ ريبلا

٨٧ر٤ قرشا

٧٤٥١٧٩٢ جنيهاً

١٥٨٢١٩ جنيهاً

يفكون ثمن اجمالى القطن والبزرة  
يضاف اليه ثمن الحطب البالغ مقداره  
١٥٨٢١٨٨ حملا باعتبار متوسط ثمن  
الحمل عشرة قروش

فيكون قيمة الناتج من زراعة القطن بالحياض ٧٦١٠٠١١ جنيهاً

فلو زرعت هذه المساحة القطنية بمحاصيل  
شتوية بنسبة ما هو منزرع من كل صنف منها  
في الحياض لوزعت المساحة المذكورة كالاتى :

١١٨٦٦٥ فداناً	القمح
» ٧٠٣٢٠	الفول
» ٤٣٩٥٠	الشعير
» ٣٠٧٦٣	العدس

وباعتبار أن فدان القمح يصل ٢٥٠ أردبا

و٣٨٤ حمل تبين

يكون جملة الناتج ٦٢٢٩٩١ أردبا قحاً و ٤٥٥١٧٨ حمل تبين

وباعتبار فدان الفول يصل ٤٥٢ أردبا و ٤١٦ ر  
حمل تبين

يكون جملة الناتج ٨٤٦ ٣١٧ أردبا فولاً و  
وباعتبار أن فدان الشعير يصل ٦١١ أردبا  
و ٥٢٢ حمل تبين

يكون جملة الناتج ٥٣٥ ٢٦٨ أردبا شعيراً و  
وباعتبار أن فدان العدس يصل ٣٧٥ أردبا  
و ٢٦٧ حمل تبين

يكون جملة الناتج ٣٦١ ١١٥ أردبا عدساً و  
وقد كان متوسط سعر الاردب من القمح في  
١٩٢٩ هو ٢٢٢ قرشاً فتكون قيمة القمح الناتج

١٣٨٣٠٤٠ جنيه

وقد كان متوسط سعر الاردب من الفول في  
١٩٢٩ هو ١٧٠ قرشاً فتكون قيمة الفول الناتج

» ٥٤٠٣٣٨

وقد كان متوسط سعر الاردب من الشعير في  
١٩٢٩ هو ٨٦ قرشاً فتكون قيمة الشعير الناتج

» ٢٣٠٩٤٠

وكان متوسط سعر الاردب من العدس في ١٩٢٩  
هو ٢١٢ قرشاً فتكون قيمة العدس الناتج

» ٢٤٤٥٦٥

ويكون اجمالي ثمن هذه المحاصيل الشتوية الأربعة  
يضاف اليه ثمن التبن الناتج باعتبار متوسط ثمن

» ٢٣٩٨٨٨٣

الحمل ٥٦ قرشاً  
ويكون قيمة الناتج من زراعة المحاصيل الشتوية

» ٥٩٢٧٣١

» ٢٩٩١٦١٤

- وإذا قدرنا أن متوسط تكاليف فدان القطن  
بالحياض ١٢ و ٣١ جنيه
- » ٣٢٤٦ و ١٢٢ القطن  
بلغت التكاليف لزراعة المساحة المذكورة من
- » ٤٣٦٣ و ٨٨٩ ويكون صافي الربح من زراعة القطن  
ثم إذا قدرنا متوسط تكاليف زراعة الفدان من
- » ٧٢٠ و ٢٩٧ القمح مبلغ ٦٠٧ قرشا  
بلغت تكاليف المساحة المفترض زراعتها قححا
- » ٣١٧ و ٨٤٦ وإذا قدرنا متوسط تكاليف زراعة الفدان من  
القول بمبلغ ٤٥٢ قرشا
- » ١٥٥ و ١٤٤ بلغت تكاليف المساحة المفترض زراعتها فولاً  
وإذا قدرنا متوسط تكاليف زراعة الفدان من
- » ٨٤٩ و ٠٦ الشعير بمبلغ ٣٥٣ قرشا  
بلغت تكاليف المساحة المفترض زراعتها شعيراً
- » ١٢٧ و ٨١٩ وإذا قدرنا متوسط زراعة الفدان من العدس  
بمبلغ ٢٧٦ قرشا
- » ١٧١ و ٣٤٣ فتكون جملة تكاليف الزراعة الشتوية  
و يكون صافي الربح من الزراعة الشتوية
- » ٢٦٥ و ٠٤٦ وتكون الخسارة الناتجة من زراعة الحاصلات  
الشتوية في أراضي الحياض بدلاً من زراعة القطن



فيكون متوسط صافي الربح من زراعة الفدان

الواحد من المحاصيل الشتوية بالحياض  
٦ و ٤٩٨ جنيتها

ومتوسط صافي الربح من زراعة الفدان الواحد

من القطن بالحياض  
» ١٦ و ٥٤٩